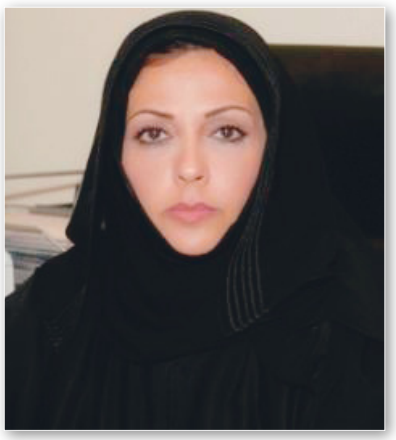

د. مها المنيف

مسؤولية التبليغ

وفي السياق ذاته أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني د. مها بنت عبدالله المنيف على أن نظام الحماية من الإيذاء الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً؛ حمّل أفراد المجتمع جميعاً مسؤولية التبليغ من باب المسؤولية الاجتماعية، ولكنه لم يلزمهم، مستدركة أن النظام ألزم أي موظف (مدني، عسكري، قطاع خاص) اطلع على حالة إيذاء - بحكم عمله - مسؤولية إبلاغ جهة العمل فوراً والتي عليها إبلاغ الجهة المختصة فور العلم بها، وهناك عقوبة لمن لم يبلغ بحكم عمله.

وقالت في حديث صحفي: إن النظام يحمي المبلّغ بعدم الإفصاح عن هويته، وإعفاء المبلّغ حسن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة المبلغ عنها ليست حالة إيذاء، مشيرة إلى أن النظام ركز على إجراءات الحماية بعد وقوع العنف، لكنه كذلك لم يغفل عن إجراءات الوقاية من العنف قبل حدوثه من خلال التوعية ونشر ثقافة الأمان الأسري، مؤكدة على أن الأوساط الاجتماعية السعودية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية الأسرة والطفل وحقوق الانسان استقبلت بكثير من الترحيب والتفاؤل نظام الحماية من الإيذاء الذي سيصبح ساري النفاذ بعد نحو ثلاثة أشهر، وملزماً للجهات المعنية كافة، وفيما يلي نص الحوار:

تنفيذ النظام

ومن جهته أكد الناطق الإعلامي لهيئة حقوق الإنسان عضو مجلس الهيئة الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي في تصريحات صحفية على أن لإصدار نظام الحماية من الإيذاء دوراً في حماية أفراد المجتمع من العنف الأسري الذي شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً في معدلاته، مشيراً إلى أن ما يخلفه العنف من تأثير في المعنف نفسياً أو بدنياً أو جسدياً سيؤثر في المجتمع بشكل كامل.

أحمد المحيميد: عدم تقنين العقوبة في نظام الإيذاء تحسب للذين عملوا على صياغة بنوده وليس ضدهم

وتمنى الناطق الإعلامي للهيئة أن يكون هذا النظام هو أحد الأنظمة التي ستنفذ على الصعيد المحلي، سواء كان في المحاكم أو من خلال الجهات المعنية بتنفيذها. ومشيراً إلى أن الهيئة ستعمل على متابعة تنفيذ هذا النظام والعمل على عقد ورش عمل وفهم القانون في شكل أكبر، بغية المساعدة في تطبيقه في شكل دقيق والاستفادة في حماية كل من يتعرض للعنف وتأهيله نفسياً ومعاقبة المعتدي.

كوادر نسائية

وقال الشدي: إن الهيئة أوصت بتهيئة مراكز الشرطة لاستقبال حالات وبلاغات العنف الأسري، فضلاً عن تعيين مختصين لتوفير الحماية والدعم اللازم

ماذا يعرف المجتمع عن الحماية من الإيذاء؟

مندل عبدالله القباع

الكل يعلم أن الأسرة تتكون من أفراد، وهؤلاء الأفراد يشكلون مجتمعاً صغيراً داخل الأسرة، ومن ثم تكبر الأسر بأفرادها ويتكون المجتمع الكبير، وقد عاش مجتمعنا الكبير في هذا الوطن المعطاء منذ توحيد هذا الكيان على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز عليه سحائب الرحمة، وقد كان همه الأول أن يعيش المجتمع السعودي متوحداً متماسكاً مترابطاً مع بعضه الكل إخوة يجمعهم الدين الواحد تحت راية التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله).

وقد كبر المجتمع شيئاً فشيئاً واتسعت رقعته وبدأت تدب فيه روح التنمية والتطور والتقدم كغيره من المجتمعات العالمية، وأصبح يعيش حياة تكنولوجية متقدمة محافظاً على عقيدته، إلا أن حياة التقنية والاتصالات التي دخلت حديثاً على المجتمع ودخول العمالة الأجنبية الوافدة البعيدة عن عاداتنا وتقاليدنا؛ أظهر بعض الظواهر السيئة، مثل ظاهرة المخدرات التي ينتج عنها غالباً بعض الأمراض النفسية والطلاق وتشرد الأبناء صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً وضعف الوازع الديني، وظهر العنف وإيذاء أفراد المجتمع وخاصة من رب الأسرة والضحية في ذلك الأطفال وأقرب دليل على العنف ما حدث في شرورة حيث قتل رجل زوجته وأولاده الأربعة، ونشرت ذلك أغلب الصحف المحلية.

ولذلك اهتمت الدولة بقيادة قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أطال الله في عمره بهذه الظاهرة من أجل حماية المجتمع وأفراده من الإيذاء؛ لأن ما يهمه حفظه الله بالدرجة الأولى حماية الإنسان المواطن والمقيم على هذه الأراضي المقدسة وأن يعيش آمناً على نفسه ودينه وعرضه وماله؛ لذا قرر مجلس الوزراء في جلسة يوم الإثنين الموافق ١٩ من شوال للعام ١٤٣٤هـ؛ الموافقة على نظام الحماية من الإيذاء الذي ينص على تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته.

وقد بدأت فكرة هذا الأمر في وزارة الشؤون الاجتماعية عندما تقرر إنشاء إدارة خاصة بالحماية الاجتماعية كان لي الشرف بأن أساهم في نظام إنشاء هذه الإدارة بتشكيل لجنة بناء على توجيه معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في ذلك الوقت الدكتور علي النملة، فشكلت اللجنة من أعضاء من وزارة العدل والصحة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن الشؤون الاجتماعية، وكنت ممثلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في هذه اللجنة لدراسة مواد هذا النظام في ذلك الوقت لتحمي الرجل والمرأة والطفل من جميع أنواع الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي وتلقي الشكاوى طوال الوقت لاتخاذ ما يلزم نحو منع الإيذاء والتعدي بقيام مجموعة بمصاحبة أخصائي وأخصائية اجتماعية وفرد من الأمن لاستكشاف الوضع المبلغ عنه حسبما وضع من نظام لهذه اللجنة.

وقد قامت الوزارة بالرفع لمجلس الوزراء لإصدار نظام الحماية من الإيذاء ومن ثم صدرت اللائحة الأساسية وسوف يصدر النظام لائحته الداخلية من وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تشرح كيفية تنفيذ النظام.

ولكن التعريف بالنظام أهم والتعريف بالحقوق في عدم التعرض للإيذاء وكيفية التصرف عند التعرض للإيذاء أهم، خاصة من قبل الأشخاص المعنيين سواء كانوا رجالاً أو نساء، أما الأطفال فالعنف يظهر عليهم، وعلى المدرسين في المدرسة الإبلاغ عن تلك العلامات للجهات الرسمية.

وهناك بعض الأشخاص من لا يقرأ أو يكتب ولا يعرف إن كان هذا عنفاً أو حقاً من حقوق الزوج عليها، والمفروض توعية المجتمع عن طريق التلفاز بكتابة رسائل على الشاشات توعي الأفراد عن العنف وكيفية وقوعه وحماية أنفسهم وتوعيتهم عن طريق خطباء المساجد حول ماهية العنف وكيفية الوصول إلى المسؤولين للإبلاغ عن العنف.

ويمكن استخدام الشاشات الموجودة في الشوارع والملاعب الرياضية أثناء إقامة المباريات أيضاً في المناطق النائية حتى يمكن أن يعرف الجميع ما هو الإيذاء وكيفية الإبلاغ عنه.

فالإيذاء يبدأ بسيطاً من الشخص العدواني ثم يزداد تدريجياً حتى يصل إلى درجة الإيذاء ثم العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي ثم يصل كما رأينا إلى درجة إزهاق الأرواح.

من هنا كان لا بد من مقاومة هذا العنف منذ بداياته والإبلاغ عنه سواء كان من الشخص المعنف أو ممن يسمع أو يرى ذلك العنف، مع عدم إظهار اسمه للشخص المبلغ عنه حسب النظام الذي صدر مؤخراً، وقد يعتقد المعنف أن هذا العنف من حقه الشخصي الذي يقوم بالتعنيف أو الإيذاء لذا يجب إظهار ذلك في البرامج التلفزيونية، وفي وسائل الإعلام الأخرى ووضع العقوبات الرادعة للأشخاص الذين يقومون بالعنف وتوضيحها في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.

اللهم احفظ مجتمعنا من كل سوء، واجعله مجتمعاً متماسكاً يشد بعضه بعضاً، كما أمرنا بذلك ديننا الحنيف لنعيش في أمن وأمان في أنفسنا وما لنا وعرضنا والله من وراء القصد.

- عضو هيئة الصحفيين السعوديين